

Distr.: General
24 July 2001
Arabic
Original: English and French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٣٤٩، المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن يحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويدعو مجلس الأمن جميع أطراف الصراع إلى أن تفي بالتزاماتها، وأن تنفِّذ بالكامل اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815)، وأن تكمل فض اشتباك قواتها وإعادة توزيعها وفقا لخطتي كمبالا وهراري الفرعيتين، وهو ما ستتحقق منه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”وبعد مرور أكثر من عام على اتخاذ القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الذي يتضمن المطالبة بأن تكون كيسنغاني منطقة مجردة من السلاح تماما، وهو ما تكرر الإعراب عنه في القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، يجد مجلس الأمن من غير المقبول ألا يمتثل ”التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية“ لهذا الطلب حتى الآن. ويدعو المجلس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى أن ينفذ تماما وعلى الفور التزاماته بموجب القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، ويشير إلى أن الاستمرار في عدم الامتثال لذلك يمكن أن تترتب عليه تبعات مستقبلا.

”ويذكِّر مجلس الأمن جميع الأطراف بالتزامها بالتعاون التام مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالتزاماتها فيما يتعلق بسلامة السكان

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

260701 260701 01-46719 (A)
0146719

المدنيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. ويحث المجلس الأطراف المعنية على الإسراع بالانتهاء من تحقيقاتها في مقتل ستة من موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تبلغ لجنة الصليب الأحمر الدولية بالنتائج التي تتوصل اليها، وأن تقدم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى تيسير ودعم الجهود الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويؤكد أهمية العمل الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

"ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى وقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو في هذا الصدد جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع فريق الخبراء، وإذ يتطلع إلى الإضافة إلى تقرير الفريق، يكرر الإعراب عن استعداده للنظر في اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لهذا الاستغلال.

"ويكرر مجلس الأمن مطالبته جميع الأطراف بالتعجيل بوضع الصيغ النهائية للخطط الشاملة للانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة المشار اليها في المرفق ألف، الفصل ٩-١، من اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة توطينهم، وبتنفيذ تلك الخطط.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء أنشطة الجماعات المسلحة في شرقي البلد. ويلاحظ بعين الاهتمام الدعوة الموجهة من رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لزيارة المعسكرات التي تردد أن القوات المسلحة الكونغولية تؤوي فيها بعض أعضاء الجماعات المسلحة، ويشدد على أهمية أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة بمد يد المساعدة، في حدود قدراتها، في التنفيذ المبكر على أساس طوعي لنزع سلاح هذه الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الوطن وإعادة توطينها، وفقا للتفويض الممنوح في قراره ١٣٥٥ (٢٠٠١). ويطلب المجلس في هذا الصدد من مجموعة المانحين، ولا سيما البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، تقديم التبرعات المالية والعينية في أسرع وقت مستطاع إلى بعثة الأمم المتحدة تنفيذا لهذه المهمة.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده الصلد للحوار بين الأطراف الكونغولية وللجهود التي يبذلها الميسِّر وفريقه في الميدان. ويؤكد أهمية إجراء حوار مفتوح وممثل وشامل، متحرر من التدخل الخارجي، ويشترك فيه المجتمع المدني، ويفضي إلى تسوية قائمة على توافق الآراء. ويدعو الأطراف الكونغولية في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار إلى التعاون مع الميسِّر تعاونا كاملا تمكينا له من إدارة العملية على نحو سريع وبناء. ويعرب المجلس عن الأمل في أن يتسنى إجراء الحوار على التربة الكونغولية، مع احترام الاختيار الذي ستقوم به الأطراف الكونغولية نفسها. ويشجع المانحين على مواصلة تقديم الدعم لمهمة الميسِّر.

"ويرحب مجلس الأمن بالاجتماعات رفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا بين رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا ويشجعهم على مواصلة الحوار سعيا لإيجاد حلول لشواغل الأمن المشتركة بينهم وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بتأييد التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ويؤكد من جديد أن المسؤولية الأولى في تنفيذ الاتفاق تقع على كاهل الأطراف. ويحثها المجلس على إبداء الإرادة السياسية اللازمة بالتعاون فيما بينها ومع البعثة لتحقيق هذا الهدف. ويعرب عن استعداده لأن ينظر، رهنا بالتقدم اللازم الذي تحرزه الأطراف وبتوصيات الأمين العام، في إمكان توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا ومتى دخلت البعثة مرحلتها الثالثة.

"ويثني مجلس الأمن على الممثل الخاص للأمين العام، السفير كامل مرجان، لعمله البارز ومساهمته البالغة القيمة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية".